التجار الأوروبيون ونشاطهم في إيالة طرابلس الغرب 1723-1833 (*)

د. إنعام محمد شرف الدين
قسم التاريخ والآثار / كلية الآداب
جامعة طرابلس

مقدمة

أزعم أنّ الكتابة في تاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي هي مهمّة، كانت وما تزال، محفوفة بالكثير من المخاطر؛ والمخاطر المنوّه إليها لا يمكن عزوها إلى ندرة المصادر وحسب وإنّما أيضا إلى قلّة اهتمام الباحثين الليبيين وغير الليبيين بهذا الجانب؛ غير أنّه يجب الاستدراك والتذكير بأنّ قلّة اهتمام الباحثين بتاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي لا يعني انصراف الجميع عن دراسة هذا الجانب من تاريخ ليبيا؛ ففي العقود الأخيرة لم يكتف بعض الدّارسين الليبيين وغير الليبيين بلفت الأنظار إلى هذا الجانب من تاريخ البلاد وحسب بل ونبّهوا إلى أهميّة الاستعانة ببعض المصادر (سجلات المحاكم الشرعية ومراسلات القناصل الأجانب في ليبيا) التي تشي عن معطيات لا تتوفّر في غيرها من المصادر التاريخية. لذا وإيمانا مني بأهميّة هذا النّوع من المصادر ارتأيت معالجة جزء من تاريخ البلاد الاجتماعي والاقتصادي انطلاقا من هذه المصادر التي سيتمّ توظيفها ضمن غيرها من المصادر والمراجع لدراسة مكانة التجّار الأوروبيّين ودورهم في المبادلات التجاريّة بين إيالة طرابلس وأوروبا خلال القرن الثامن عشر وفي الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ التشديد على هذه المرحلة دون غيرها لا يعني غياب أي نشاط تجاري سابق بين المحليين والأوروبيين؛ فالعلاقات التجاريّة بين ضفّتي المتوسّط تعود إلى مراحل موغلة في القدم، علاقات تؤكّدها الشواهد الأثرية التي يعود بعضها إلى العصر الروماني، والوثائقيّة التي تزخر بها مكتبات ضفّتي المتوسط العامّة والخاصّة في العصرين الوسيط والحديث. غير أنّ

* يرتبط اختيار هذه الفترة التاريخية بمجموعة الشواهد المستخدمة في هذه الدراسة

تتبع مراحل العلاقات الأوروبية الليبية عبر العصور هو أمر غير ممكن وذلك لا يعود لغياب المعطيات وحسب بل ولسبب أهمّ وهو استحالة قيام الباحث بهكذا مهمّة بمفرده! بناء عليه ستكتفي هذه الدراسة بعرض نشاط التجار الأوربيين في إيالة طرابلس خلال القرن الثامن عشر وفي الثلث الأول من القرن التاسع عشر من ناحية، والتنويه إلى الظروف والعوامل المؤثرة في عمل هؤلاء التجار من ناحية أخرى.

فوفقا للمصادر التي بين أيدينا يمكن القول بأنّ المبادلات التجارية بين إيالة طرابلس الغرب وأوروبا احتلت في الفترة قيد الدراسة حيّزا مهمّا في الحركة التجارية الخارجية للإيالة؛ فبالإضافة إلى التعدّد الكبير في المواد المصنّعة التي كانت ترد من البلدان الأوروبيّة المختلفة والتي كانت تغذّي إلى حدّ كبير تجارة طرابلس مع بلدان ما وراء الصحراء، كانت بلدان أوروبا من المموّنين الرئيسيّين للإيالة بالمواد الأوليّة، والغذائيّة، فضلا عن عدد من السّلع ذات العلاقة بالجانب العسكري.

من ناحية أخرى، إنّ أهميّة أوروبا بالنّسبة لتجارة طرابلس الخارجيّة خلال المرحلة قيد البحث لا ترتبط بأهميّة اقتصادها ومقدرتها السياسيّة والعسكريّة وحسب، وإنّما أيضا بسيطرتها على جزء كبير من عمليّات النّقل البحري في المتوسط. مع ذلك، وبالرغم من أنّ إيالة طرابلس اعتمدت في مبادلاتها التجارية وإلى حدّ بعيد على ما كان يرد إليها من الخارج، في هذا السّياق أوروبا، فقد كانت تمدّ من جهتها هذه الأخيرة بالعديد من السّلع المتنوّعة والتي تتراوح بين مواد زراعيّة، وحيوانيّة، ومواد خام وأخرى معالجة[1].

لقد سارت حركة المبادلات هذه في إطار قانوني ترجمته مجموعة من الاتفاقيات ومعاهدات السلام والتجارة التي حرصت الدول الأوروبية منذ القرن السابع عشر على توقيعها مع سلطات طرابلس، مؤدّية إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية رسميّة بين الجانبين. صحيح أنّ هذه العلاقات بدأت صعبة ومتقطّعة ومقتصرة في بادئ الأمر على القوى الأوروبية الكبرى (فرنسا،

1 أنظر بخصوص سلع المبادلات بين إيالة طرابلس والبلدان الأوروبية في المرحلة قيد البحث: شرف الدين، إنعام محمد، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711-1835، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998، ص 112-113.

انجلترا وهولندا بشكل خاص)، ولكنها أصبحت في القرن الثامن عشر أكثر انتظاما واستمرارا وشملت تدريجيا أغلب الدول الأوروبيّة[2]؛ وقد أرست هذه الاتفاقيات في بداياتها حقوقا متساوية للطرفين، غير أنّها سرعان ما تحوّلت مع تزايد الهيمنة الأوروبية وتنامي التفوق الأوروبي في المجالات العسكرية والاقتصادية والتقنية إلى منظومة من الامتيازات تمتّع بها بشكل خاص الأوروبيون.

لقد تعدّدت الامتيازات التجارية التي تحصّل عليها الأوروبيون وشملت في المرحلة قيد الدراسة تدريجيا كل الدول المُعاهِدة، وتمثّلت بشكل خاصّ في:1- منح الدول الأوروبيّة حق التمثيل القنصلي للإشراف على مصالح رعاياها أمام السلطات المحلية؛ 2- منح التجّار الأوروبيين كافة التسهيلات في عمليات التنقّل والإقامة داخل الإيالة؛ 3- منع البحرية الطرابلسية من التعرض لسفن الدول المُعاهِدة وإلزامها بتقديم المساعدة لها عند الحاجة؛ 4- تحديد الرسوم الجمركية على التجار الأوروبيين بما لا يتجاوز 3%. وتجدر الإشارة إلى أنّ انجلترا واسبانيا تمكّنتا من الحصول على امتياز يقضي بإعفاء التجار التابعين لهما من الرسوم الجمركية على البضائع التي يجلبونها لبيعها في طرابلس والمصنّفة ذات منفعة عامة للبلاد[3].

إنّ أهميّة حركة المبادلات بين طرابلس والبلدان الأوروبية، فضلا عن الامتيازات التي كان يتمتّع بها التجّار الأوروبيون في الإيالة (التمثيل القنصلي والامتيازات الضريبية والسيطرة على حركة النقل البحري)، تجعلنا نكاد نخلص إلى قيام جالية تجارية أوروبية ذات نشاط مهمّ مستمدّ من تطور الرأسمالية التجارية وتنامي الوجود الأوروبي في التجارة العالمية. غير أنّ التعامل الأوّلي مع المصادر المتاحة حول هذا الموضوع لا يمكّن من إبراز هذه الأهميّة في جانبها

2 خلال الفترة المعنية بهذه الدراسة نجد من بين الدول الأوروبية التي لها تمثيل قنصلي في طرابلس كل من: فرنسا، انجلترا، هولندا، النمسا، البندقية، السويد، الدنمرك، اسبانيا، البرتغال، توسكانا، نابولي، سردينيا، صقلية، والولايات المتحدة الأمريكية.

3 انظر بخصوص هذه الامتيازات على سبيل المثال الاتفاقيات الفرنسية الطرابلسية عند ماساي، بول، الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة محمد مفتاح العلاقي، مراجعة وتعليق علي ضوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999. وانظر أيضا معاهدتي طرابلس مع انجلترا (1751م) ومع اسبانيا (1763) في: ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، نقله إلى العربية طه فوزي، القاهرة، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالمية، ملحق الوثائق، ص 8-12، 19-29.

الكمّي؛ فهذه المصادر، وهي بالمناسبة جزئيّة وتشكو من النقص، لا تساعد في تحديد أعداد التجار الأوروبيين العاملين في الإيالة بدقّة أو معرفة طبيعة أنشطتهم بشكل كامل. كيف يمكن تخطّي هذا العائق؟

بادئ ذي بدء لعلّه من المفيد التنويه إلى أنّ أهميّة أيّ نشاط لا يمكن تقديرها فقط من خلال عدد الممارسين له. فمن المعلوم أنّ الأراضي الليبيّة كانت تربطها علاقات تجاريّة مهمّة ومتعدّدة مع بلاد السودان، غير أنّ هذه الأهميّة لا يمكن بأيّ حال تبيّنها من خلال القائمين على هذه العلاقات من الجانبين. مع ذلك فإنّه بالإمكان تعليل الغياب شبه التام للتجار الأفارقة في الوثائق والأعمال التي تناولت المبادلات التجاريّة بين إيالة طرابلس وبلاد السودان من خلال هيمنة التجّار الطرابلسيّين (الليبيّين) على التجارة الصحراوية. لكن وفي سياق المبادلات بين طرابلس وأوروبا، فإنّ المصادر التي تبدو شحيحة فيما يتّصل بأسماء التجّار الأوروبيّين الموجودين في إيالة طرابلس أو النشطين في المبادلات القائمة بين الطرفين تظهر أكثر شحّا فيما يخصّ أسماء التجّار الطرابلسيين المتعاملين مع أوروبا. إنّ هذه المسألة الأخيرة أي ضعف نشاط الطرابلسيين في التجارة مع أوروبا ترتبط بعوامل وأسباب عديدة لا يسمح مجال هذه الدّراسة التي تهتمّ أساسا بالأوروبيّين ونشاطهم التجاري في طرابلس بالتوقّف عندها، لذلك سيتمّ الانتقال مباشرة إلى موضوع هذا العمل الرئيسي.

أولا: التجار الأوروبيون في إيالة طرابلس

من المهمّ التوضيح في البدء أنّ التطرّق بالتحليل للمكانة التي شغلها الأوروبيّون في تجارة إيالة طرابلس ومحاولة تحديد حجم نشاطهم يعتمدان في المقام الأول على جملة المعطيات الخاصة بمبادلات الإيالة الخارجيّة، أي عمليات التصدير للسّلع المحلية وسلع بلاد السودان من جهة، وعمليّات استيراد البضائع من مختلف البلدان المتوسّطية. غير أنّ الاعتماد على هذه المعطيات والتي هي في حقيقة الأمر متواضعة ولا تكشف ربما الكثير من ناحية، وأخذًا بالاعتبار التقلّبات التي عرفتها الإيالة خلال المرحلة قيد الدّراسة، من ناحية أخرى، فإنّه يبدو من المناسب تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين: تتناول الأولى تقريبا كامل القرن الثامن عشر في حين تهتمّ

الثانية بالعقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر.

1- التجّار الأوروبيّون خلال القرن الثامن عشر

تفيد قائمة التجّار الأوروبيّين المقيمين والعاملين في إيالة طرابلس خلال هذه الفترة، وهي قائمة تمّ إعدادها حصرا بالاعتماد على وثائق القنصلية الفرنسية في مدينة طرابلس[4]، بأنّ عدد هؤلاء كان قليلا جدّا. فمن خلال الأخذ بعين الاعتبار فقط من حمل صفة التّاجر، وتجاوُز أعضاء البعثات الدبلوماسيّة الأوروبيّة من قناصل وموظّفين ومُرافقين، تمّ تحديد 19 تاجرا أوروبيا مقيما في طرابلس خلال كامل القرن الثامن عشر. وينتمي هؤلاء التجار إلى خمس دول: أحد عشر فرنسيا، انجليزيان، بندقيان، مالطيان، تاجر من نابولي، وآخر لم يُحدّد بلده. غير أنّ هذا العدد يمكن أن يرتفع إلى 22 تاجرا إذا أضفنا إليه تاجرين مالطيين، يظهران في قضيتين مسجلتين في سجلات محكمة مدينة طرابلس الشرعية يعود تاريخهما على التوالي إلى سنتي 1136 هـ (1723–1724 م) و1139 هـ (1726–1727 م)[5]، وتاجرا ينتمي إلى مدينة ليفورنو أشار إليه (Knecht)، نائب القنصل الانجليزي في طرابلس، في تقرير كتبه سنة 1767 م[6].

لا شكّ في أنّ هذه المعلومات المتعلّقة بعدد التجّار الأوروبيين، وفي ظلّ عدم الاطلاع على أرشيفات كلّ القنصليات الأوروبيّة العاملة في طرابلس، هي جزئيّة، غير أنّ تواضع عدد الأوروبيين في إيالة طرابلس في القرن الثامن عشر هو أمر يؤكّده الملاحظون الأوروبيّون أنفسهم. ففي التقرير المشار إليه آنفا يذكر (Knecht)، نائب القنصل

4 توجد هذه الوثائق في جزء منها بمدينة نانت في مركز المحفوظات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (Ministère des Affaires Etrangères, Centre D'Archives Diplomatiques de Nantes) وسيشار إليها لاحقا بالرمز (CADN)، أما الجزء الثاني فيوجد في أرشيف غرفة التجارة بمدينة مرسيليا (Chambre de Commerce de Marseille) وسيشار إليها لاحقا بالرمز (CCM)

5 دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، سجل المحكمة الشرعية رقم 509 (1134-1140 هـ) ص 186، 469.

6 تقرير نشره و حرّره:
Pennel, R., « Tripoli in the Mid Eighteenth Century: A Guid Book to the City 1767», Revue d'Histoire Maghrébine, 25 – 26, 1982, p. 110.
على أنّ الجدير بالتنويه أنّه بالإضافة إلى هذا التاجر الليفورني، يشير نائب القنصل الانجليزي في تقريره إلى أربعة أوروبيين آخرين لديهم نشاط تجاري في مدينة طرابلس. ولكن وحيث كان هؤلاء رسميا أعضاء في البعثات الدبلوماسية أو ملحقين بها فقد فضّلنا التعرّض إلى نشاطهم بشكل منفصل وذلك ضمن نشاط المؤسسات السياسية التجاري، البعثات الدبلوماسية في هذا السياق.

الانجليزي، أنّه، "وباستثناء قناصل سبع قوى أوروبيّة، بالكاد ملاحظة الأوروبيّين ولا حتى في التجارة"[7].

بناء عليه، وبالنّظر إلى تواضع عدد التجّار الأوروبيّين المقيمين في طرابلس الذين أمكن حصرهم، فإنّ المعلومات المتوفّرة حول نشاطهم تكون بالضّرورة غير مُرضية بل ربّما تبدو حتى مُحبِطة. فمن بين الاثنين وعشرين تاجرا المُشار إليهم لا تتوفّر معلومات سوى عن أنشطة عشرة منهم فحسب. فضلا عن ذلك، فإنّ هذه المعلومات تتّصف في معظمها بأنها جزئية وعرضيّة وبالتّالي فهي لا تُمّكن من معرفة كلّ أوجه نشاط هؤلاء التجّار بدقّة. فالمعطيات المتوفّرة تقتصر على عدد من عمليّات التوريد والتصدير التي لا تُذكر فيها إلا مجموعة جدّ محدودة من السّلع.

فمن خلال العيّنات التي توفّرها وثائق القنصليّة الفرنسيّة بطرابلس يُمكن القول بأنّ هؤلاء التجّار اهتمّوا فيما يتّصل بعمليّات التوريد بشكل أساسيّ باستيراد المواد الغذائيّة الأساسيّة وخاصّة الحبوب. فمن بين هؤلاء تشير هذه الوثائق على سبيل المثال إلى التاجر "جوير"* الذي باع (3255) "كيلة"** من القمح للشريف عبد الله القنطارجي وذلك في سنة 1747م[8]. وفي وثيقة ثانية يعود تاريخها إلى 27 أغسطس من سنة 1767 م، يذكر السيّدان "برجييه وبلانكار" (Bergier et Blancard)،

7 Ibid., p. 110.

* هكذا ورد اسم هذا التاجر في الوثيقة المطلع عليها (النصراني المسمى جوير) ولم يذكر اسمه بالأحرف اللاتينية.

** تمثّل "الكيلة" خلال المرحلة قيد الدراسة وحدة الكيل الرئيسية للمواد الصلبة مثل الحبوب والتمر والبقوليات. ويختلف وزن "الكيلة" بحسب المادة المكيلة. على أن وزن هذا المكيال اختلف أيضا فيما يبدو باختلاف الزمن، من ذلك أنه بالنسبة للقمح يقدر القنصل الفرنسي (D'André) في سنة 1783 الكيلة بما يعادل جزءا من 20 جزءا من القفيز الذي يقدره بثلاثة من أحمال مما يستخدم في مكاييل مدينة مرسيليا، وهو ما يعني أنّ الكيلة تعادل حوالي 18.387 كيلوغراما أو 23.74 لترا؛ أما محمود ناجي فيذكر أن وزن كلية القمح في العهد العثماني الثاني (1835-1911) كان يساوي 16 كيلوغراما. هذا في حين أننا نجد في الجدول الخاص بالمكاييل الذي وضعه الايطاليون في سنة 1928 أنّ كيلة القمح كانت تعادل في هذه الفترة 20,750 لترا. أنظر بخصوص هذه التقديرات:

CCM, J. 1913, commerce de Barbarie, Tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce (1766-1783), « Mémoire sur le commerce de Tripoli de Barbarie », rédigé par M. D'André, consul de France à Tripoli (1783)

الفقيه حسن، حسن،: اليوميات الليبية، ج 1 (تحقيق محمد الأسطى وعمّار جحيدر)، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2001، ص 681؛ ناجي، محمد ومحمود نوري، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1973، ص 67.

8 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 67. (وثيقة باللغة العربية تتمثل في اعتراف بدين خطّها المدين نفسه السيد عبد الله القنطارجي وهي مؤرخة في 10 رمضان من سنة 1160 (15 سبتمبر 1747)).

وهما تاجران فرنسيّان، حيث قاما بتخزين كميّات من القمح والشعير كانا قد جلباها من اسطنبول في مخزن لعبد القادر بن شتوان في بنغازي[9]. كما يُذكر في وثيقة أخرى "بيير سولر" (Pierre Soler) وهو تاجر انجليزي، حيث تلقى في سنة 1783م كميات مختلفة من المواد الغذائيّة شملت القمح والشعير بالإضافة إلى الفول والحمص أُرسلت إليه جميعها من تونس[10].

كما شغلت المنسوجات حيّزا من اهتمام التجّار الأوروبيّين. فيُذكر في هذا الإطار وفي وثيقتين تعودان إلى سنة 1749م التاجر البندقي "فيداري" (Pellegrin Vidary) الذي استقبل من تونس بواسطة موشي سروزي صندوقين يحتويان على 58 دزينة ونصف الدزينة من "الشاشية"[11]. أما التّاجر الفرنسي "ايكار" (Antoine Icard) الذي أقام في طرابلس ما يربو عن العشرين سنة (1757-1781)[12] فإنّه يظهر في وثائق متعدّدة كدائن للعديد من الطرابلسيّين بمبالغ مختلفة ارتبط بعضها ببيوع بالأجل لأقمشة فاخرة (ملف وكاتفة) وخيوط الفضّة (شاريت)[13].

من جهة أخرى، حظيت المواد التي يمكن تصنيفها كسلع كماليّة أو مواد ترف باهتمام بعض التجّار الأوروبيّين حيث يُذكر على سبيل المثال التّاجران الفرنسي "ايكار" والمالطي زميت (Michel Angelo Zammit) كمورّدَين لشحنات من السّكر والقهوة والخمور[14].

9 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 3.

10 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 6. (وثيقة مؤرخة في 12 نوفمبر 1783)

11 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 1 (وثيقة مؤرخة في 9 مايو) ; carton n° 3 (وثيقة مؤرخة في 5 مايو)

12 تشمل الوثائق التي تخصّ هذا التاجر الفرنسي، وهي وثائق متعددة، الفترة ما بين سنتي 1768 و1776، غير أن (Dyer) يشير إلى أنّ ايكار كان يعمل في طرابلس منذ عام 1757، كما أنّ فيرو يذكر أنّ ايكار غادر طرابلس في شهر مايو سنة 1781. أنظر بالخصوص:

Dyer, Mark, « Export Production in Western Libya, 1750-1793 », African Economic History, 13, 1984, p. 99; Feraud, Laurent Charles, Annales Tripolitaines, présentation de Nora Lafi, Paris, Editions Bouchène, 2005, p. 253.

13 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 67.

(ثلاث وثائق باللغة العربية، الأولى تحمل عنوان" بيان ما لايكار من دراهم على الناس" وهي مؤرخة بسنة 1189هـ/ 1775-1776 م دون تحديد اليوم والشهر، أما الثانية تحمل نفس العنوان ولكنها غير مؤرخة، في حين أن الثالثة وهي لا تحمل تاريخا أيضا فتتمثل في شهادة من الحاج يوسف كاهية بدين بذمته لصالح ايكار).

14 CCM, J 1493, Consulat de Tripoli de Barbarie, Lettre du consul Pierre de Lancy du 18 aout 1772 ; J 1529, Consulat de Tripoli de Barbarie, Comptes de la nation 1785-1791,

أمّا فيما يتّصل بالسّلع التي كان يقوم الأوروبيّون المقيمون في طرابلس خلال القرن الثامن عشر بتصديرها فقد تمثّلت بشكل خاصّ في عدد من المواد الخام التي كانت تنتجها الإيالة. على أنّ الجدير بالذّكر أنّ هذه السّلع كانت جدّ محدودة، حيث بدا من الواضح أنّ فرض باشاوات طرابلس لنظام الاحتكار على العديد من سلع التصدير كان له أثر كبير في تحديد خيارات الأوروبيّين في هذا المجال[15]. صحيح أنّ بعض هؤلاء التجّار كانوا قد تحصّلوا على امتيازات خاصّة سواء فيما يتّصل باحتكار حقّ استغلال عدد من السّلع أو بالحصول على تصاريح استثنائية (تذاكر، أو ما عُبّر عنه في مصادر المرحلة بلفظ "تسكرة") مكّنتهم من تصدير أخرى؛ ولكن من خلال الأمثلة التي توفّرها الوثائق المطّلع عليها فإنّ ثلاثة تجّار فقط ظهروا متعاملين بهذا النّوع من السّلع.

يقدم ايكار، التّاجر الفرنسي المذكور آنفا، نموذجا فريدا في هذا السّياق. فخلال سنوات 1769–1776 م تحصّل هذا التاجر على امتياز استغلال وتصدير الصودا (الرماد)، كما ظهر اسمه في عدد من التصاريح (التذاكر) الموقّعة من طرف علي باشا القرمانلي (1754–1792 م) سُمح له من خلالها بتصدير الملح والقمح والشعير في سنتي 1769 و1773م[16]. وبالإضافة إلى "ايكار" ظهر أيضا التّاجر الفرنسي "لاماري" (Jean Joseph Barthelem Lamary)، الذي أقام في طرابلس بين سنتي 1780 و1789م وربّما لفترة أطول من ذلك، كممثّل للصودا الكاوية والتي مُنح حقّ تصديرها في سنة 1780 بالاشتراك مع التّاجر الفرنسي أيضا "غزال" (Pierre Gazelle). هذا ويظهر

« extrait des registres de la chancellerie du consulat de France à Tripoli de Barbarie, manifeste des marchandises venues de Malte du 15 janvier 1785 ».

15 تتمثل أهم سلع التصدير المحتكرة من قبل باشاوات طرابلس في الملح والصودا الكاوية والجلد وفي بعض السنوات الحبوب وتصدير الزيت والمواشي. انظر بخصوص هذه الاحتكارات وغيرها مما مارسه حكام طرابلس على السلع التجارية: شرف الدين، إنعام محمد، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، ص 286-291. أنظر حول هذا الموضوع أيضا:
Dyer, Mark, « Export Production in Western Libya, 1750-1793 », pp. 95, 125, 126, 127.

16 CADN, Tripoli de Barbarie, Consulat, Carton n° 67.
(وثائق متعددة باللغة العربية تحمل تواريخ 23 رمضان 1182 هـ /31 يناير 1769 م، 25 محرم 1183 هـ/ 31 مايو 1769 م، 12 ذو القعدة 1185 هـ/ 16 فبراير 1772 م، 26 رجب 1186 هـ/ 23 أكتوبر 1772 م، 16 شعبان 1187 هـ/ 2 نوفمبر 1773 م)

"لاماري" أيضا في عقد استئجار سفينة في سنة 1787 م كناقل لشحنة شعير من بنغازي إلى مرسيليا[17].

وبخلاف هذه السلع التي يستوجب تصديرها الحصول على تصاريح من قبل باشاوات طرابلس والتي اختصّ بها عدد ضئيل من التجّار الأوروبيّين فإنّ الأمثلة التي تتضمّنها الوثائق عن السّلع التي يصدّرها بقيّة الأوروبيّين تقتصر على مادّتين اثنتين فقط هما: السنا أو ما يعرف في اللهجة المحليّة بالـ"حشيشة"، والفوّة. ففي هذا الإطار يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى التّاجر "بيناتيل" (Pierre Pinatel). ففي شهادة للمدعو أحمد بن محمد المقورن الغدامسي موثّقة في القنصلية الفرنسية بطرابلس صرّح بأنه مدين للتّاجر "بيناتيل" في إطار معاملة سَلَم بـ"خمسة قناطير وثلث من حشيشة اغدس (أي من منطقة أغاديس) مليحة صافية سالمة من العشور" مضيفا بأنّ أجل تسليم السلعة أربعة أشهر[18]. كما يمكن الإشارة أيضا إلى التاجر "ايكار" المذكور سابقا والذي بدا مهتمّا من جهته بتصدير الفوّة. فوقفا لوثيقة مؤرّخة في نهاية شهر محرّم 1186 هـ/أوائل مايو 1772م، ظهر هذا التّاجر كشريك للفقيه أحمد السعدي في زراعة أرض بالفوّة، كما يذكر بعد أشهر قليلة من التاريخ المذكور وتحديدا في 18 جمادى الأولى 1186 هـ/ أغسطس 1772 م كمصدّر لـ 400 قنطار من الفوّة[19].

إنّ المتمعّن في نشاط التجّار الأوروبيّين في طرابلس في القرن الثامن عشر، كما تظهره الوثائق المطّلع عليها، سوف يلاحظ أنّه باستثناء القمح، فإنّ السّلع التي يمكن تصنيفها كسلع إستراتيجيّة، مثل المواد الأوليّة من معادن وأخشاب، تبدو غائبة بوضوح، والأمر نفسه ينسحب أيضا على الإمدادات العسكرية والبحرية، مثل البارود والمدافع وكرات المدافع والصواري والحبال، علما بأنّ مصدر هذه السّلع الأساسي بالنسبة

17 CADN, Tripoli de Barbarie, Consulat, Carton n° 6 (عقد تأجير سفينة مؤرخ في 21 ابريل 1780), Carton n° 7 (عقد تأجير سفينة مؤرخ في 5 سبتمبر 1787); CCM, J 1497, consulat de Tripoli de Barbarie, Lettres de François-Alexandre d'André, consul 1780-1786 (رسالة مؤرخة في 29 مارس 1780 م)

18 CADN, Tripoli de Barbarie, Consulat, Carton n° 67. (وثيقة باللغة العربية مؤرخة في رمضان من عام 1169 هـ/ يونيه 1756م

19 نفسه (وثيقتان باللغة العربية).

للإيالة هو البلدان الأوروبية. فكيف يمكن تفسير هذا الأمر؟

إنّ التفسيرات تبدو في حقيقة الأمر عديدة ويمكنها جميعها اقتراح تأويل، ولكن ولدواعي منهجيّة صرفة سيتمّ تأجيل مناقشة هذه المسألة إلى ما بعد عرض قائمة التجّار الأوروبيّين المقيمين والعاملين في طرابلس خلال العقود الثلاث الأولى من القرن التاسع عشر والتعرّف إلى أنشطتهم.

2- التجّار الأوروبيّون في الثلث الأول من القرن التاسع عشر

إنّ قراءة أوّلية لقائمة التجّار الأوروبيّين في طرابلس خلال هذه المرحلة تفيد بارتفاع ملحوظ في أعداد هؤلاء التجّار مقارنة بالفترة السابقة[20]. فمن خلال محاولة حصر أسماء هؤلاء التجّار خلال هذه الفترة أمكن تحديد 60 تاجرا، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم في القرن الثامن عشر. في نفس الوقت فإنّ الانتماءات الوطنيّة والجغرافيّة لهؤلاء التجّار تبدو أكثر تنوّعا مع ظهور بارز للتجّار المالطيّين. فمن بين 46 تاجرا مُحدّدي الموطن انتمى 22 منهم إلى جزيرة مالطا، أمّا البقيّة فكانوا ينتمون حسب الأهميّة العدديّة إلى البلدان التالية: فرنسا (12 تاجرا)، توسكانا (3 تجار)، صقلية (تاجران)، انجلترا (تاجران) اسبانيا (تاجران)، النمسا (تاجران)، البرتغال (تاجر واحد)؛ هذا في حين لم تتح المعلومات المتوفّرة معرفة انتماءات الثمانية عشر تاجرا الباقين.

لكن، وبالرغم من تضاعف عدد التجّار الأوروبيّين وتنوّع انتماءاتهم الوطنية في هذه الفترة مقارنة بما كان عليه حالهم في القرن الثامن عشر، فإنّ المعلومات عن أنشطتهم لا تبدو في المقابل أكثر أهميّة. فمن بين الستين تاجرا المذكورين لا تتوفّر معلومات واضحة سوى عن ثلاثة عشر منهم فقط!

ففي ما يتعلّق بالسّلع التي كانوا يورّدونها إلى طرابلس، تشير المصادر إلى أنّ المواد الغذائيّة (حبوب، فول، أرز) ظلّت خلال الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر محلّ اهتمام الأوروبيّين.

20 لعلّه من الجدير بالذّكر أنّه فيما يتعلّق بهذه الفترة تمّ الاعتماد في إعداد قائمة التجار ودراسة نشاطهم بالإضافة إلى الوثائق الفرنسية وتحديدا أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا، على ما ورد في كتاب حسن الفقيه حسن في جزئيه: اليوميات الليبية، ج 1 ؛ اليوميات الليبية ج 2 (تحقيق عمار جحيدر)، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2001؛ وعلى تقرير القنصل السويدي (Graberg de Hemso) عن تجارة طرابلس في سنة 1820 وهو المنقول عن: روسي، اتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس – تونس، الدار العربية للكتاب، 1991. ص 416 -417.

فمن بين الثلاثة عشر تاجرا الذين أمكن تحديد مجالات نشاطهم بدقّة يتبيّن أنّ سبعة يمارسون هذا النوع من التجارة؛ وفي هذا السياق فإنّ التّاجر الصقلّي "روزاريو مسينا" (Rosario Messina)، والفرنسيَّين "دونـــاديو" (Donadieu) و"لوتيه" (Lautier)، والتوسكاني "بلقرينو كاستلاني" (Pellegrino Castellani) كانوا يمثّلون المورّدين الأوروبيّين للمواد الغذائية الأكثر ذكرا في يوميّات حسن الفقيه حسن[21]. فضلا عن ذلك فإنّ استيراد السلع التي تمّ تصنيفها آنفا كسلع كماليّة مثل السكّر والقهوة والمشروبات الكحولية، بدا كاحتكار للتجّار الأوروبيّين وقد ظهر التجّار "بلقرينو"، "روزاريو"، والمالطي "ريقو" أكثر النشطين في هذا المجال[22].

من ناحية أخرى، وبالمقارنة مع مجالات نشاط الأوروبيّين في الفترة السابقة تبدو المنسوجات شبه غائبة كليا من قائمة السّلع التي كان يستوردها الأوروبيّون في الثلث الأوّل من القرن التّاسع عشر[23]. غير أنه في المقابل سجّلت هذه الفترة ظهور سلعٍ أخرى كانت غائبة من سلع التوريد التي تعامل بها الأوروبيّون في القرن الثامن عشر. فمن خلال المعلومات التي يوفّرها حسن الفقيه حسن عن بعض أوجه نشاط الأوروبيّين خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التّاسع عشر يتبيّن أنّ هؤلاء كانوا يقومون بتوريد الألواح والأعمدة الخشبية (لوح ومرتك)، فيذكر صاحب اليوميات منهم على سبيل المثال التّاجر التوسكاني "بلقرينو" والنمساوي "جوفانللي" وآخر يطلق عليه اسم "روفارين"[24].

فضلا عن ذلك، إنّ المعلومات ذات العلاقة بنشاط التجّار الأوروبيّين في طرابلس خلال هذه الفترة تفيد أيضا بأنّ عددا من هؤلاء ظهروا كمورّدين للمعدّات العسكرية لصالح حكّام طرابلس. ففي سنة 1830 على سبيل المثال، يذكر حسن الفقيه حسن أنّ "روزاريو مسينا" جلب إلى طرابلس مدفعي هاون، 100 قنطار من البارود، 500 قنبلة وعددا من القذائف[25].

21 اليوميـــات الليبيـــة، ج 1، ص 419، 519، 619،613، 621، 624، 625، 631، 633، 634 ؛ ج 2، ص 154.
22 الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 613، ج 2، ص 517.

23 في الواقع لم نجد بالنسبة لهذه الفترة سوى إشارة واحدة ترد عند حسن الفقيه حسن يذكر فيها أحد التجّار الأوروبيين يسميه مولتوفيوري كان يقوم بالمتاجرة بالشاشية، اليوميات الليبية، ج 2، ص 340.
24 الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 629، 630، 632.
25 المصدر نفسه، ج 1، ص 484.

وخلال ثورة المنشية، يشير نفس المصدر إلى أنّ زعماء الثّورة المعارضين لعلي باشا الثاني (1832– 1835) لجؤوا إلى "روزاريو" لمدّهم بالبنادق والقنابل والبارود، هذا في حين أنّ التّاجرين "بلقرينو كستلاني" و"ريخ" كانا ممّولَي علي باشا باحتياجاته من المواد الحربيّة[26].

أما فيما يتّصل بمعاملات التصدير للتجّار الأوروبيّين خلال العقود الثلاثة الأُولى من القرن التّاسع عشر، فإنّ المعلومات لا تتوفّر سوى عن ثلاثة من هؤلاء التجار. فضلا عن ذلك، فإنّ المواد المشار إليها في هذه المعاملات لا تتضمّن، باستثناء الفوّة، السّلع التي اعتاد التجّار الأوروبيّون في القرن الثّامن عشر تصديرها من الإيالة. ففي هذا الإطار يُمكن الإشارة إلى التّاجر "روفائيل" الذي تمكّن في سنة 1827م من عقد صفقة تتعلّق بـ 900 قنطار من السّمن يتسلّمها خلال ثلاث سنوات[27]؛ كما يُمكن الإشارة أيضا إلى التّاجر جيوفانللي" الذي تحصّل في سنة 1829م على احتكار استغلال المرجان من منطقة درنة[28]، والتّاجر "روزاريو مسينا" الذي كان يصدّر الفوّة والكبريت[29].

ولعلّه من الجدير بالتنويه هنا أنّ نشاط التجّار الأوروبيّين سواء في معاملات التوريد أم التصدير لم يقتصر خلال هذه الفترة على السّلع المذكورة وحدها وإنّما شمل بالتّأكيد أنواعَ أخرى من السّلع. ففي يومياته كثيرا ما كان حسن الفقيه حسن يذكر وصول بضائع، وإن لم يحدّد ماهيتها، من جهات مختلفة لحساب هؤلاء التجّار، كما أكّد في يوميّاته على اتّساع تجارة الجالية الأوروبية في طرابلس من خلال إشاراته المتعدّدة إلى معاملاتهم التي امتدّت بالإضافة إلى موانئ ليفورنو ومالطا وتريستة ومرسيليا ومسينا في أوروبا، إلى موانئ تونس والإسكندريّة وأزمير واستانبول وخانية والمغرب الأقصى[30].

من ناحية أخرى، تُفيد المصادر بأنّه خلال هذه الفترة من القرن التّاسع عشر ظهر التجّار الأوروبيّون وبشكل خاصّ الفرنسيّون والانجليز كدائنين ليوسف باشا (1795–1832)، وهذه

26 المصدر نفسه، ج 2، ص 154، 382، 480.
27 المصدر نفسه، ج 1، ص 352.
28 المصدر نفسه، ج 1، ص 615.

29 المصدر نفسه، ج1، ص 316، 572.
30 الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 179-181، 225، 227، 436، 536، 609، 612، 615، 616، 617، 624، 626، 628، 629، 630، 632، 634؛ ج 2، ص 109، 800.

الـديون التـي تشـكّلت مـن خـلال تمويـنه بالسّـلع المسـتوردة كانـت تُسـتوفى مـن خـلال نظـام "التذاكر"، أي مقابـل كميـات من منتجات الإيالة المختلفة المطلوبة في أوروبـا مثـل الحبـوب والصّـوف والجلـود والأبقار[31].

إنّـه بـالنّظر إلـى أهميّـة وتنـوّع المبادلات بين أوروبا وإيالة طرابلس من جهـة، وتمتّـع رعايـا الـدّول الأوروبيّـة بالعديـد مـن الامتيـازات التجاريّـة التـي كفلتهـا الاتفاقيـات السياسـية بـين بلـدانهم والإيالـة، فضـلا عـن سـيطرة الأوروبيّـين علـى عمليّـات النّقـل البحـري فـي البحـر المتوسط، فإنّه من البديهي أن نطمح إلى وجـود معلومـات أكثـر كثافـة حـول نشـاط الأوروبيّين التجـاري فـي الإيالـة. صـحيح أنّه خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التّاسـع عشـر وبالمقارنـة بـالقرن السّـابق ازداد عـدد التجّـار الأوروبيّـين بشـكل ملحوظ في طرابلس كما اتّسعت مجالات نشـاطهم، غيـر أنّ ازديـاد عـددهم واتّسـاع نشـاطهم لا يعكسـان بـأي حـال أهميّـة المبـادلات بـين طـرابلس وأوروبـا والتـي يقدّر حجمها في أواخر هذه الفترة بأكثر مـن نصـف حجـم مجمـوع المبـادلات التجاريّـة البحريّـة لطرابلس[32]. عليه ولفهم هذه المفارقة والوقوف بشكل أوضح على

31 المصـدر نفسـه، ج 1، ص 419، 492، 501، 508، 531، 541، 546، 598 ؛ أنظـــر أيضـــا بخصـوص موضـوع التـذاكر وتعـاملات الباشـا مـع التجـار الأوروبيين: فولايـان، كـولا، ليبيـا أثنـاء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة صلاح الدين السوري، طرابلس، مركـز دراسـة جهـاد الليبيـين ضـدّ الغـزو الايطـالي، 1988، ص 134، 177 ؛ بروشين، ن.إ، تـاريخ ليبيا فـي العصـر الحـديث، ترجمـة عمـاد حـاتم، طـرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991، ص 228.

32 تعوزنا في حقيقة الأمر الإحصائيات الدقيقة حول التجارة الخارجية للإيالة خلال المرحلة قيد الدراسة. غير أنّ قراءة للأرقام التي يوفّرها قنصل توسكانا في تقاريره عن حركة ميناء مدينة طرابلس تفيد بأنه خلال سنتي 1830 و1831 م، على سبيل المثال، شكّل حجم مبادلات طرابلس مع أوروبا على التوالي: 55.51% و 58.80 % من المجموع الكلي لتجارة طرابلس الخارجية. على أنه تجدر الإشارة أن قيمة الصادرات التي يذكرها هذا القنصل لا تشمل تلك الخاصة بالعبيد الذين كانوا ينقلون بشكل أساسي إلى المناطق العثمانية. انظر بخصوص تقارير هذا القنصل:

Archivo di Stato di Livorno, Governo civili e militari di Livorno 1764-1865, cartegio ed afferi diversi, registro n°883 : corrispondenza estera di consoli Toscani, Anno 1830, « Distina degli arrivi e partenze di tutti bastimenti che hanno avuto in questa di Tripoli di Barbarie dal primo gennaio a tutto il 30 giugno 1830 » ; registro n°884 : corrispondenza estera di consoli Toscani, Anno 1831, « Stato degli arrivi e partenze di tutti bastimenti che hanno avuto luogo in questa di Tripoli di Barbarie dal primo luglio a tutto il 31 december 1830 » ; registro n°885 : corrispondenza estera di consoli Toscani, Anno 1831-1832, « Stato degl arrivi e= =partenze di tutti bastimenti nel porto di Tripoli di Barbarie dal primo gennaio a tutto guigno1831 », « Stato degl arrivi e partenze di tutti bastimenti nel porto di Tripoli di Barbarie dal primo luglio a tutto decembre 1831 ».

حقيقة مساهمة التجّار الأوروبيّين في تجارة طرابلس مع بلدانهم يجب النّظر في أنشطة هؤلاء في ضوء عاملين أساسيّين أزعم أنّهما قادران على تفسير هذا الأمر: عامل سياسي يرتبط بمسألتي القرصنة* والمعاهدات الموقّعة بين طرابلس والدّول الأوروبيّة من جهة، ودور البعثات الدبلوماسيّة في التّجارة من جهة ثانية، وعامل اجتماعي، إن صحّ التعبير، يتعلّق بدور التجار اليهود في المبادلات الطرابلسيّة الأوروبيّة.

ثانيا: الظروف والعوامل المؤثرة على عمل التجّار الأوروبيين في إيالة طرابلس

1- **القرصنة والمعاهدات**

سبقت الإشارة إلى أنّ الدول الأوروبية تمكّنت من عقد العديد من معاهدات واتفاقيات السلام والتجارة مع حكام طرابلس، كما تمّ التنويه إلى أنّ هذه المعاهدات كان لها دور كبير في تعزيز العلاقات بين الطرفين، غير أنّ الجدير بالذّكر أنّه بالرغم مما حملته هذه المعاهدات من امتيازات للأوروبيين فإنّ نشاطهم مع الإيالة غالبا ما كان محكوما بحرب القرصنة التي مارسها رجال البحر الطرابلسيين ضد السّفن الأوروبية في البحر المتوسط.

إنّ طبيعة هذه الدّراسة لا تسمح بمناقشة موضوع القرصنة البحرية التي كانت نشاطا مارسه المسلمون والمسيحيون على حدّ السواء. فالتنويه إلى هذا النشاط هنا هدفه الأساسي هو إبراز علاقته بالتجارة بين طرابلس وأوروبا من ناحية، والعمل، من ناحية ثانية، على توضيح أثره في تواضع أعداد الجالية التجارية الأوروبية في طرابلس وفي تحديد طبيعة ومجالات نشاطها.

* قد يرتبط هذا الاصطلاح عند البعض بمعنى سلبي يشير إلى لُصوصِيّة البحر، غير أنّ ما يبرّر اعتماد هذا اللفظ هنا رغم أصوله غير العربية هو استخدامه في اللغات الأوروبية المنحدر منها (course, corso) للتعبير نشاط قانوني، رسمي ومُنَظّم تحت إشراف السلطات الحاكمة يخوّل لممارسيه مهاجمة السفن التجارية للدول المعادية. وهذا النشاط الذي شكّل مظهرا من مظاهر الحرب البحرية في البحر المتوسط خلال العصر الحديث كانت يمارسه على حد السواء المسلمون وخاصة من بلدان المغرب كما المسيحيون من دول أوروبا المختلفة. وبهذا المعنى فإنّ هذا المصطلح يختلف عن معنى لصوصية البحر المعبّر عنه في اللغات الأجنبية بلفظ (piraterie, piracy) والذي يعبّر عن نشاط إجرامي مارسه أفراد خارجون عن القانون ضد كل السفن التجارية دون تفرقة. هذا كما يجدر التنويه إلى أن الأدبيات المحلية الخاصة بالمرحلة قيد الدراسة كانت تستخدم أيضا لفظ قرصان للإشارة إلى القائمين بهذا النشاط (انظر مثلا الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 319،318، 355، 412).

فخلال المرحلة قيد الدراسة كانت القرصنة البحرية في إيالة طرابلس وفي البلدان المغاربية عموما نشاطا رسميا أشرفت عليه السلطات السياسية ومورس بفعالية طوال القرن الثامن عشر وحتى سنة 1816م. صحيح أنّ أغلب الدول الأوروبية ولأجل ضمان سلامة رعاياها وتأمين مصالح تجارها في البحر المتوسط من هجمات رجال البحر الطرابلسيين حرصت على عقد اتفاقيّات سلام وتجارة مع الإيالة، حيث أكّدت بعض بنود هذه الاتفاقيّات على حريّة الأوروبيّين في المتاجرة في الإيالة وحقّهم في العمل والإقامة فيها بحريّة. غير أنّ عقد هذه الاتفاقيّات لم يكن يعني أبدا توقّف النّشاط القرصني ضدّ السّفن الأوروبيّة بما في ذلك سفن الدول المُعاهِدة. فالمبدأ الأساسي للقراصنة، يقول أحد المهتمّين بموضوع القرصنة المغاربية، هو: عدم الدخول في حالة سلم مع كل الدول الأوروبية في ذات الوقت[33]. وعليه، فقد كان الأمر يستوجب باستمرار تجديد هذه الاتفاقيات، وهو تجديد كانت تفرضه إلى حد كبير علاقات القوّة. ففي حين كانت القوى الأوروبية الكبرى، تحديدا فرنسا وبريطانيا، ومن خلال استخدام أو التهديد باستخدام القوة تنجح في إجبار حكام الإيالة على احترام الاتفاقيات، فإنّ بقية الدول الأوروبية الأضعف شأنا لم تكن بمأمن من هجمات رجال البحر.

أنّ هذا الوضع الذي ساد خلال كامل القرن الثامن عشر شهد تغيرّا هاما في القرن التاسع عشر، الأمر الذي يفسّر ولو جزئيا ليس فقط الزيادة الملحوظة في عدد أفراد الجالية الأوروبية المقيمين والعاملين في الإيالة في هذه الفترة الأخيرة، ولكن أيضا متاجرة هؤلاء بعدد من السلع التي لم يتعاملوا بها قبلا.

إنّ هذا التغيّر يمكن أن تكون له تأويلات عديدة ومختلفة، غير أنّ التوقّف شبه الكامل للنشاط الحربي البحري المغاربي نتيجة التفوّق الأوروبي في المتوسط يشكّل في اعتقادي العامل الأبرز. فالمصادر تفيد بأنّ تزايد أفراد الجالية التجارية الأوروبية في طرابلس كان قد تزامن مع حملة اللورد اكسموث على شمال إفريقيا في سنة 1816[34].

33 Panzac, Daniel, Les Corsaires barbaresques, la fin d'une épopée 1800-1820, Paris, CNRS Editions, 1999, p. 34.

34 انظر بخصوص أسباب تنظيم هذه الحملة ونتائجها: Panzac, Les Corsaires barbaresques, pp. 227-244

من جانب آخر، فإنّ انتماءات التجار الوطنية تؤكّد هذه المسألة. فخلال القرن الثامن عشر ومن بين التجّار الأوروبيين المتواجدين في طرابلس شكّل تجار فرنسا، القوة الأكثر اعتبارا واحتراما من قبل رجال البحر الطرابلسيين، أكثر من نصف أفراد الجالية الأوروبية في طرابلس كما سبق الذّكر.

إنّ أهميّة القوى الكبرى لا تكمن في قدرتها على تأمين الحماية لمواطنيها وحسب، بل وأيضا في ضمان الحماية لمواطني الدول التي تشملها برعايتها؛ في هذا السياق يقدّم المالطيون مثالا جديرا بالاهتمام. فخلال القرن الثامن عشر، وبالنّظر إلى أنّ جزيرة مالطا كانت رسميّا في حالة حرب مع طرابلس، فإنّ وجود التجار المالطيين كان ضعيفا في طرابلس، ومَن تواجد منهم كان يعمل تحت الحماية الفرنسية[35]. غير أنّه وإثر الاحتلال الفرنسي لجزيرة مالطا في سنة 1798م ثم الاحتلال البريطاني للجزيرة في سنة 1800م أصبح المالطيون تحت رعاية هاتين القوتين وهو ما مكّنهم من التمتّع بامتيازات رعاياهما والتنقّل بالتالي بأكثر حرية إلى طرابلس والإقامة فيها. وهذا التغيّر في وضع مالطا الذي حوّل المالطيين في مرة أولى إلى رعايا فرنسيين ثم بعد ذلك إلى رعايا بريطانيين، كان له أثره في مضاعفة عددهم في طرابلس مقارنة بما كان عليه في القرن الثامن عشر.

من ناحية أخرى، إنّ هيمنة القوّتين الكبريين في القرن التاسع عشر، أي بريطانيا وفرنسا، على التجارة العالمية فضلا عن تنافسهما وصراعاتهما خلال حروب الثورة الفرنسية والحروب النابولونية (1792-1815م) فرض انقسام الدول الأوروبية إلى معسكرين رئيسيَّين تقودهما هاتان القوتان المرهوبتا الجانب من قبل سلطات طرابلس. إنّ الأمثلة التي تبيّن تدخل قنصلي فرنسا وبريطانيا في هذه الفترة لعقد الاتفاقيات بين طرابلس وبعض الدول الأوروبية أو للدفاع عن مصالح التجار الأوروبيين من غير رعاياهما تبدو متعدّدة[36]. بناء على

35 « Mémoire sur Tripoly de Barbarie » rédigé en 1785 par Vallière, vice-consul français à Tripoli, rapporté par Zeltner, Jean-Claude, Tripoli Carrefour de l'Europe et des pays du Tchad 1500-1795, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 256.

36 بالإمكان الإشارة على سبيل المثال إلى أنّ تجديد معاهدات السلام بين طرابلس والدنمرك في سنة 1797 م وبينها وبين السويد في سنتي 1798 و1802م كانت قد تمّت بعد تدخّل من القنصل الفرنسي وتحت ضغط فرنسا على يوسف باشا. انظر

ذلـك، فـإنّ النسـيج الاجتمـاعي للجاليـة الأوروبيـة فـي طـرابلس شـهد فـي العقـود الثلاثـة الأولـى مـن القـرن التاسـع عشـر تنوّعـا أكثـر فـأكثر، كمـا تضـاعف عـدد أفراد هذه الجالية.

إنّ أهميّـة العامـل السياسـي، فـي هذا السّياق نشـاط رجـال البحـر الطرابلسـيين ومـا ارتبط بـه مـن تـداعيات، يقدّم أيضـا تفسـيرا لأسـباب تواضـع عـدد التجّـار الأوروبيين في طرابلس والغياب شبه التام للسّلع الإستراتيجية التي كانت تجلب من أوروبـا فـي معاملاتهم خـلال القرن الثامن عشـر، ولكـن مـن زاويـة أخـرى مختلفـة. فنشـاط رجـال البحـر الطرابلسـيين، الـذي ضمن لسلطات طرابلس من خلال الغنائم المحـرزة الحصـول علـى المـواد الأساسـية التـي تحتاجهـا[37]، ضـمن لهـذه السـلطات فـي ذات الوقـت الحصـول علـى مـوارد إضـافية. فلتـأمين حركـة الملاحـة للسـفن التابعـة لهـا كانـت الـدول الأوروبيـة مجبـرة على دفع إتاوات لحكام طرابلس في شكل سلع "إستراتيجية" مثل الحبوب والمعدات العسكرية والبحرية.

فـي الواقـع، إنّ تـداعيات القرصـنة وآثارهـا لا تتعلـق بمسـألتي الغنـائم والإتـاوات التـي تـدفعها الـدول الأوروبيـة وحسـب. فـالأطراف المعنيـة، أي سـلطات طرابلس والقوى الأوروبية، كثيرا ما نجحوا فـي وضـع حـدّ لحالـة العـداء وعقـدوا اتفاقيـات السـلام بيـنهم. وبفضـل هـذه الاتفاقيـات اسـتمرّت السـلع الإسـتراتيجية فـي الوصـول إلـى أسـواق طـرابلس فـي القـرن الثـامن عشـر. فبـالرجوع إلـى الأعمـال التـي اهتمّـت بهـذا الموضـوع، يتبيّن أنه من خلال اتفاقيّات السَّلام هذه، تمكّنت إيالـة طرابلس من الحصول على كميّات مهمّـة من السّلع الأوروبيـة. ففي سـنة 1729 م، علـى سـبيل المثـال،

بالخصوص بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ص 212-214. أمـا فيمـا يتصـل بتـدخلات بريطانيـا وضـغطها علـى سلطات طـرابلس للدفاع عن مصـالح المعسـكر الـذي تترأسـه ومصـالح حلفائهـا، انظـر: فولايـان، ليبيـا أثنـاء حكم يوسف باشـا القرمـانلي، ص 94-103.

37 من خلال الاطلاع على تقرير القنصل الفرنسي بوسـييه (Beaussier) حـول نشـاط القراصـنة الطرابلسـيين خـلال سـنوات 1796-1798م، علـى سبيل المثال، يتضح أنه من بين الغنائم التي تمّ جلبها إلـى طـرابلس سـفنا تابعـة لـدول :السـويد، الـدنمرك، البرتغـال، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، نـابولي، ومالطا. وقد كانت هذه السفن محملة بسلع مختلفة من بينها الحديد والقطران والأخشاب المستخدمة في البناء والألـواح الخشـبية والفحـم والقمـح والزيـت والقهـوة والفواكه الجافة والقطن والشمع والدخان. وقد قُدّرت قيمة هذه السلع بـ 1379750 فرنكا. أنظر:
Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay, C.C.C., vol. 30, pp. 148-151, « Mouvement des corsaires de la régence de Tripoly de Barbarie dans le cours de 3 ans, An quatrième ».

أرسلت بريطانيا إلى أحمد باشا القرمانلي (1711-1745 م) 1500 قنطار من البارود مع وعد بإرسال هدايا في السنة التالية ولكن دون تحديد طبيعة هذه الهدايا[38]. وفي سنة 1743 م أرسلت بريطانيا إلى طرابلس سفنا عديدة محملة بالمواد الغذائية وخاصة القمح والشعير[39]. هذا كما التزمت بريطانيا أيضا وفي إطار توقيع اتفاقية سنة 1751 م مع طرابلس بمدّ الأخيرة بالأسلحة والذخائر[40]. أما فرنسا، الدولة الأوروبية القوية أيضا، فقد أرسلت لطرابلس مدفعين في سنة 1730 م وسفينتين مسلحتين في سنة 1795 م[41].

إنّ التزام هاتين الدولتين القويتين بتقديم إتاوات منتظمة لطرابلس حتى وإن كانت في شكل هدايا، أجبر الدول الأوروبية الأخرى، خاصة الأقل شأنا، على النسج على منوالهما. فبالنظر إلى أنّ هذه الدول لم تكن قادرة لا على إجبار حكام طرابلس على عقد الاتفاقيات معها ولا على احترامها، فإنّها كانت معنيّة أكثر من غيرها بمسألة الإتاوات والهدايا. إنّ الأمثلة حول هذه المسألة كثيرة، لذلك سأكتفي بالوقوف على مثالين فقط يخصّان مملكتي نابولي والسويد.

ففي سنة 1723م منحت مملكة نابولي إيالة طرابلس مجموعة من الهدايا تتمثّل في نقود ومنسوجات وأسلحة قدّرت قيمتها بعشرين ألف (20000) ريال. وفي سنة 1745م وفي إطار تجديد المعاهدة قدّمت مملكة نابولي للإيالة هدايا تمثّلت في كميّات من القمح والشعير. ولاحقا، في سنة 1787م، قدّمت مملكة نابولي لطرابلس هدايا قدّرت قيمتها بثلاثين ألف (30000) ريال بالإضافة إلى سفينتين مشحونتين بالقمح والشعير[42]. أمّا بالنسبة لمملكة السويد التي عقدت اتفاقيّة سلام مع طرابلس في سنة 1741م فقد كانت مجبرة على تقديم هدايا سنوية في شكل بضائع تحدّد سلطة طرابلس نوعيتها، وإن تمثّلت غالبا في المعدّات العسكرية والحديد والمجوهرات. فضلا عن ذلك، تفيد المعلومات المتوفّرة أنّ الحكومة

38 ميكاكي، رودولف، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص 63.
39 الخباط، عبد الله، العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وانجلترا (1795-1832)، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985، ص 25.
40 روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ص 348.
41 ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص 65؛ فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 47-48.
42 ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ص 65، 82، 107.

السويدية دفعت في سنة 1772م ثمن كلّ السّلع التي اشتراها سفير طرابلس إلى السويد (عبد الرحمن آغا البديري)، حيث تضمّنت هذه السّلع التي شكّلت حمولة سفينتين: قضبانا حديدية، مسامير، صفائح حديد، أسلاك نحاسية، زفتا، وأخشابا. كما أنّه وفي أعقاب توتّر العلاقات بين الطرفين في سنة 1797م، توصّلت طرابلس والسويد إلى عقد اتفاق جديد في سنة 1798م كان على السويد بمقتضاه دفع سبعين ألف (70000) ريال حالا مع التزامها بدفع خمس عشرة (15000) ألف ريال كل ثلاث سنوات، على أنّه ووفق هذا الاتفاق الجديد كان على مملكة السويد أيضا تقديم سفينة لباشا طرابلس محملة بالذخائر والمجوهرات والمنسوجات والساعات[43].

2- نشاط القناصل وموظفي البعثات الدبلوماسية التجاري

من ناحية أخرى، إنّ مسألة المبادلات بين طرابلس والدول الأوروبية يمكن أن ينظر إليها أيضا من خلال نشاط القناصل وموظفي القنصليات الأوروبية في طرابلس، فمساهمة هؤلاء الأفراد المهمّة في التجارة مع أوروبا والناتجة عن إقامتهم الطويلة في طرابلس يمكن أن تبرز من خلال تنوّع السّلع التي يتاجرون بها.

إنّ الأمثلة التي تؤيّد ممارسة ممثّلي البعثات الدبلوماسية الأوروبية للتجارة بين بلدانهم وطرابلس هي في الواقع عديدة؛ فوفقا لتقرير نائب القنصل الانجليزي (Knecht) حول طرابلس في سنة 1767م، فإنّ الجنوي المدعو (Tarrozino) والذي يقيم في طرابلس تحت رعاية سويدية كان مسؤولا عن المتجر الخاص بالقنصل السويدي. ويؤكّد نفس التقرير أنّ القنصل نفسه هو من كان يزوّد المتجر والمخزن أين يتمّ التعامل أساسا بالأخشاب النرويجية وألواح الخشب الأبيض والساريات وخشب الصنوبر البندقي وأنواع أخرى من الأخشاب، فضلا عن القضبان الحديدية. كما يضيف التقرير المذكور أنّ المحل كان يحتوي على أنواع أخرى من السّلع العادية مثل البنادق والسيوف والمصنوعات الزجاجية والخزفيات، بل وأحيانا أيضا القمح ومواد الصباغة

43 بديرة، المازري، "السويد وطرابلس (ليبيا) والصراع على التجارة العالمية 1714-1830 حسب وثائق الأرشيف السويدي"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، س 26، ع 98-99، 1989، ص 90، 96، 106؛ ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص 137.

والمنسوجات الحريرية والصوفية والتي كان القنصل السويدي يحتفظ بها ويبيعها عادة في منزله[44]. هذا ويشير (Knecht) في نفس التقرير إلى محل آخر يعود بدوره للقنصل السويدي ويديره أحد الجنويين أيضا حيث كان يباع فيه ورق الكتابة والورق المستخدم في التغليف والريش وخيوط التغليف وخيوط الخياطة والأشرطة وأدوات المائدة والخرائط البحرية وأدوات الملاحة والجوارب والأقلام[45].

إنّ مساهمة ممثلي البعثات الدبلوماسية في عمليات التبادل التجاري بين أوروبا وطرابلس لم تقتصر فيما يبدو فقط على قناصل دول شمال أوروبا التي ربّما لم يكن من السّهل على تجارها المساهمة بفعالية في تجارة المتوسط. فالتقارير القنصلية تفيد بأنّ قناصل الدول المطلّة على البحر المتوسط، والتي كان تجّارها موجودين بكثافة في كل المراكز التجارية في المتوسّط، كانوا معنيّين بقوّة بالنشاط التجاري القائم بين بلدانهم والإيالة سواء من خلال قيامهم بالمبادلات بأنفسهم أم بالاعتماد على وسطاء.

فمن خلال إحدى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية مؤرّخة في 3 فبراير من سنة 1788م يتبيّن أنّ Vallière، نائب القنصل الفرنسي آنذاك، كان يباشر بنفسه عمليات تجارية تتعلّق بتوريد الحبوب وتصدير الزيت، علما أنّ هذه السلعة الأخيرة التي تُمثّل واحدة من أهمّ منتجات الإيالة هي من بين السّلع التي لا تظهر في معاملات التصدير للتجّار العاديين سواء منهم المحليّين أم الأوروبيين. فوفقا لهذه الوثيقة قام "فالبير" ببيع كميات مختلفة من القمح (2300 كيل في مرة أولى و600 كيل في مرة ثانية) ومجوهرات وخيوط ذهب إلى حسن باي القرمانلي وذلك مقابل كميّات متعدّدة من الزيت[46].

من ناحية أخرى، وفي تقرير كتبه نائب القنصل الفرنسي المذكور في سنة 1785م يَذكر أن قنصل البندقية كان يقوم بجلب كل ما تستورده طرابلس من البندقية مبيّنا أنّ هذه الواردات كانت تتمثّل في خشب الصنوبر، العوارض

44 Pennell, « Tripoli in the Mid Eighteenth Century » p. 110.
45 Ibid., p. 111.

46 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 8.

الخشـبية، صـواري السـفن، المسـامير، الخـردوات، السـاتان، الأقمشـة، ودوائـر الغرابيل[47].

إنّ مشـــاركة الدبلوماســـيين فـــي المبـادلات التجاريـة لـم تتوقّـف علـى القناصـل ونـوّاب القناصـل وحسـب، وإنّمـا شملت فيما يبدو أقارب هؤلاء بل وأقارب الموظفين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية أيضـا. صـحيح أنّ التفاصـيل لا تتـوفّر بكثرة حول نشاط هؤلاء، غير أنّ معلومة يقـدّمها نائـب القنصـل الانجليـزي (Knecht) فـي تقريره المشار إليه سابقا تؤكّد هذا الأمر. فوفقا لهذا التقرير فإنّ أحد أقارب قنصل البندقية قام بجلب كميّة مـن الحريـر ومـن الحريـر المقصَّـب مـن البندقيـة. كمـا يفيد التقرير أيضـا بـأنّ ابنًـا للطبيـب الفرنسـي كـان يبيـع فـي متجـره أنواعـا مختلفـة مـن المنسـوجات وورق اللعب والمشروبات الفرنسية والتبغ[48].

إنّ البحـــث فـــي القـــائمين علـــى المبـادلات التجاريـة بـين طـرابلس وأوروبـا من الأوروبيين يفيد بأنّ هذه المبادلات لم تقتصـر فقـط علـى نشـاط الفئتـين المـذكورتين حتـى الآن، أي التجّـار ومُمثّلي البعثات الدبلوماسية، وإنّما أسهم فيها أغلب الأوروبيين الذي ساقتهم السبل بشكل أو بـآخر إلـى الإيالـة مهمـا صـغر حجم هـذه المسـاهمة. إنّ الأمثلـة الأكثـر وضـوحا فـي هـذا الجانـب تـرتبط بشـكل خاص بنشاط قباطنة السفن الأوروبية[49]؛ علـى أنّ الجـدير بالـذكر أنـه مـن خـلال الوثـائق المُطّلَـع عليهـا، وثـائق القنصـلية الفرنسـية تحديـدا، يتّضـح أنّ معـاملات هؤلاء القباطنة كانت تتمّ في معظمها مع رجال السلطة من أبناء الأسرة القرمانلية. ففـي هـذا السـياق، تشـير إحـدى هـذه الوثائق إلى اتفاق عُقد في سنة 1746م بين محمود باي بنغازي والقبطان الفرنسي "فينور" تـمّ بموجبـه تزويـد الأخيـر بتـذكرة من الباي تسمح له بالحصول على 335 قنطـار مـن السـمن بسـعر 65 ريـالا للقنطـار الواحـد وذلـك مقابـل كميـات مـن الحبوب اشتراها الباي من القبطان تتمثل

47 تقرير لنائب القنصل الفرنسي (Vallière) حول طرابلس في سنة 1785 منقول عن:
Zeltner Tripoli carrefour de l'Europe et des pays du Tchad 1500-1795, p. 255.

48 Pennell, « Tripoli in the Mid Eighteenth Century », pp. 110-111.

49 يبدو أنّ الرحالـة والمستكشـفين أيضـا كـانوا قـد أسـهموا بـدورهم فـي بعـض هـذه المبـادلات، فيـذكر الرحالة ليون على سبيل المثال أنّ السيد ريتشي الذي رافقه في رحلته من طرابلس إلى فزان كان قد أحضر معه الكثير من البضـائع بغرض بيعهـا: ليون، الرحلـة من طـرابلس إلـى فـزان، ص 12. غيـر أنّ عـدم تـوفّر أمثلة أخرى واضحة حول هذه المسألة يجعلني أكتفي بهذه الإشارة.

في 130 قفيزا* من القمح و 31 قفيزا و12 كيلة من الشعير[50]. وتفيد رسالة كتبها (François Payen) نائب القنصل الفرنسي في بنغازي سنة 1751م بأنّ الجفاف والجراد أتيا على كل المحصول في هذه السنة، غير أنّ هذه الكارثة التي تسبّبت في تناقص كبير في إنتاج الحبوب تمّ تجاوزها بفضل قباطنة السفن الفرنسيين الذين قاموا بتزويد بنغازي باحتياجاتها من الحبوب[51]. هذا كما يُذكر القبطان (Doumenger) في عقد خاص باستئجار سفينة مؤرخ في 17 أبريل من سنة 1788م وذلك كدائن لحسن باي القرمانلي بمبلغ 3617 محبوبا مصريا، ولكن حيث كان هذا الأخير عاجزا عن تسديد هذا الدّين نقدا فإنّه تعهّد بتسليم القبطان 7234 ربعية* من الزيت من المحصول القادم مع الالتزام بشحنها على السفينة وإعفائه من كل الضرائب الجمركية أو غيرها[52]. ويمكن الإشارة أخيرا إلى القبطان الفرنسي (Pierre Etienne Guingua) الذي تذكر إحدى الوثائق أنّه قام ببيع أربع بالات من القطن في طرابلس وأنّه اشترى من هذه المدينة في المقابل زيتا وسمنا وزعفرانا[53].

* إحدى وحدات الكيل المستخدمة في إيالة طرابلس لكيل الحبوب والسوائل على حد السواء، يقدره القنصل الفرنسي (D'André) في سنة 1783 بما يعادل 3 أحمال مدينة مرسيليا أي ما يساوي 367,74 كيلوغراما أو 474,99 لترا، وفي العهد العثماني الثاني في الإيالة قدر بما يعادل 24 كيلة أو مرطة أي ما يساوي تقريبا بالنسبة للقمح 384 كيلوغراما أو 489 لترا. أنظر بالخصوص:
CCM, J. 1913 commerce de Barbarie, Tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce 1766-1783 « Mémoire sur le commerce de Tripoli de Barbarie », rédigé par M. D'André, consul de France à Tripoli (1783)
ناجي، محمد ومحمود نوري، طرابلس الغرب، ص 67.

50 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 67 (وثيقة باللغة العربية مؤرخة في أوائل شهر جمادى الأولى من سنة 1159 هـ/ 22 مايو 1746).

51 CCM, J 1532, Benghazy – François Payen, vice consul 1746-1756, (رسالة مؤرخة في 20 سبتمبر 1751 وموجهة إلى أعضاء ونواب غرفة التجارة في مرسيليا).

* الربعية (أو الأربعية كما يرد ذكرها في الوثائق الفرنسية (arbaye))، تبدو من خلال الوثائق المطّلع عليها وحدة الكيل الرئيسية للسوائل وتحديدا الزيت خلال القرن الثامن عشر. يقدر القناصل الفرنسيون حجمها في آخر القرن الثامن عشر بحوالي 8.140 كيلوغراما. انظر :
CCM, J. 1913 commerce de Barbarie, Tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce 1766-1783 :« Mémoire sur le commerce de Tripoli de Barbarie », rédigé par M. D'André, consul de France à Tripoli (1783) ; Archives Ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay – Paris, C.C.C., Tripoli de Barbarie, tome 28
(تقرير القنصل (Guys) حول أوضاع التجارة في إيالة طرابلس في سنة 1797)

52 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 8.

53 CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 8.
(شهادة من القبطان المذكور موثقة في القنصلية الفرنسية في طرابلس ومؤرخة في 26 أبريل 1788)

إنّ التعويـل علـى مسـألة نشـاط القرصنة والاتفاقيات السياسية من جهة، ومساهمة القناصل وموظّفي القنصليات وقباطنة السّفن في المبادلات التجارية من جهة أخرى، يمكن أن يفسِّر وفق ما تمّ اقتراحه في الصفحات السابقة إلى حدّ كبير سبب تواضع عدد التجار الأوروبيين في طرابلس ومحدودية مجالات نشاطهم، غير أنّ هذه الظاهرة بالإمكان تفسيرها أيضا من خلال عامل آخر يتمثّل في دور ونشاط التجار اليهود في المبادلات القائمة بين إيالة طرابلس والبلدان الأوروبية.

3- **دور التجار اليهود**

شكّل الوجود اليهودي في كل المناطق المطلّة على البحر المتوسط بل وغيرها من المناطق عاملا مهمّا في قدرة اليهود على تكوين شبكات تجارية هامة دعمتها الروابط الدينية والاجتماعية. وبالنّظر إلى كونهم جزءا من هذا العالم المتوسطي فقد كان من الطبيعي أن يشارك يهود إيالة طرابلس في هذه الشبكات.

يعود تاريخ وجود اليهود في الأراضي الليبية إلى فترة موغلة في القدم حيث شمل المناطق السّاحلية والدّاخلية على حدّ السواء. وخلال العصر الحديث شكّلت مدينة طرابلس بوصفها المركز السياسي والاقتصادي للإيالة المركز الرئيسي لتجمّع الجالية اليهودية. فبعد تراجع عددها بشكل كبير خلال الاحتلال الاسباني لمدينة طرابلس في سنة 1510م استعادت الجالية اليهودية كثافتها في المدينة ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر وذلك من خلال توافد يهود مناطق ومدن الإيالة الأخرى مثل غريان وجبل نفوسة وزليطن وغيرها، بالإضافة إلى اليهود القادمين من اسبانيا وليفورنو[54].

وخلال المرحلة قيد الدراسة، وبفضل تمتّعها بحماية الباشاوات القرمانليين، لم ينفكّ عدد الجالية اليهودية يتزايد بتوافد أفراد ومجموعات يهودية جديدة لعل أهمّها تلك التي قَدِمت في بداية القرن التاسع عشر سواء من البلدان المجاورة كتونس والجزائر أو من أوروبا وبشكل خاصّ من ايطاليا[55]. على أنّ الجدير

54 الأحول، محمد خليفة، يهود مدينة طرابلس، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005، ص 23-24؛ روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى، ص 341، هامش 53.

55 حول ظروف وأسباب قدوم اليهود من تونس والجزائر وأوروبا خلال هذه الفترة واستقرارهم في طرابلس وغيرها من المدن الليبية أنظر: Slousch, N, « La Tripolitaine sous la domination

بالتنويه أنّ استقرار اليهود الأوروبيين في إيالة طرابلس كان قد صاحبه في نفس الوقت استقرار عدد من يهود طرابلس في أوروبا وخاصة في مدينة ليفورنو الايطالية[56].

إنّ حركة التنقّل المتوازية لعدد من يهود طرابلس ومن يهود ليفورنو واستقرارهم على الضفّتين كان قد أتاح لهم إمكانيّة تكوين شبكات تجارية مهمّة غذّتها الروابط العائلية والدينية. وبفضل هذه الشبكات بالإضافة إلى شهرة اليهود المعروفة في عالمي التجارة والمال، تمكّن هؤلاء من احتلال موقع محوري في المبادلات القائمة بين إيالة طرابلس وأوروبا. فليس من قبيل المصادفة بكل التأكيد أن يحتلّ ميناء ليفورنو المكانة الأولى في هذه المبادلات سواء أكانت في شكلها المباشر أو غير المباشر.

إنّ هيمنة ليفورنو على تجارة طرابلس مع أوروبا والمكانة المهمّة التي احتلّها التجّار اليهود في هذه المبادلات في المرحلة قيد الدراسة كانت قد لفتت انتباه جلّ القناصل الأوروبيين في طرابلس بل وأثارت أيضا استياءهم[57]. ففي هذا السّياق على سبيل المثال، وفي تقرير حول تجارة طرابلس لم يخف القنصل الفرنسي (D'André) في سنة 1783 انزعاجه الكبير من هذه السّيطرة ليهود ليفورنو وطرابلس، فيذكر أنّ السّلع الفرنسية وسلع البلدان الأوروبية بشكل

---

des Karamanli », Revue du Monde Musulman, tome 6, 1908, pp. 219-220.
أنظر حول هذا الموضوع أيضا: الأحول، يهود مدينة طرابلس، ص 24.

56 تتعدد الإشارات في الوثائق المُطّلع عليها إلى التجار اليهود الطرابلسيين الذين كانوا مستقرين بمدينة ليفورنو والذين كانوا يباشرون من مكان إقامتهم ذاك أعمالا لصالح تجار من اليهود ومن المسلمين أيضا في إيالة طرابلس، انظر على سبيل المثال: دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، سجل محكمة شرعية رقم 251 (لسنوات 1217-1221) ص، 48، 51. انظر أيضا:
CCM, J 1529, Tripoli de Barbarie, Comptes de la nation (1785-1791), « Extrait des Registres de la chancellerie du consulat général de France à Tripoly (sic) de Barbarie, manifeste des marchandises venues de Livourne par le capitaine Beaussier commandant de brigantine la vierge de bon voyage au 15 Janvier 1785 ».

57 CCM, J. 1913 commerce de Barbarie, Tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce 1766-1783 : « Notte (sic) concernant le commerce de Tripoly (sic) de Barbarie », rédigé en 1766 par M. De Lancy, consul de France à Tripoli, « Mémoire sur le commerce de Tripoli de Barbarie », rédigé par M. D'André, consul de France à Tripoli (1783) ; Archives Ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay – Paris, C.C.C., Tripoli de Barbarie, tome 26,(مؤرخة في 20 يونية 1796 Guysرسالة للقنصل الفرنسي), tome 28 « Etat des douanes établi à Tripoli de Barbarie » تقرير القنصل الفرنسي Guys1796 لسنة ;
تقرير لنائب القنصل الفرنسي (Vallière) حول طرابلس في سنة 1785 منقول عن:
Zeltner Tripoli carrefour de l'Europe et des pays du Tchad 1500-1795, 1992, p. 225
تقرير لقنصل نابولي (Raniero Bigani) حول طرابلس مؤرخ في 18 فبراير 1743، منقول عن:
Filesi, Teobaldo, Un secolo di rapporti tra Napoli e Tripoli : 1734-1835, Napoli, Giannini Editore, 1983, p. 69.
تقريران لقنصل نابولي في طرابلس (Pietro Soler) أوّلهما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية لطرابلس وثانيهما حول تجارة طرابلس وإيرادات الباشا مؤرخان على التوالي في 24 ديسمبر 1789 ويناير 1790، نقلا عن: الطويل، امحمد سعيد، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832)، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2002، ص 408-423.

عـام كـان يجـري تجميعهـا فـي مينـاء ليفورنو ليتّم نقلها من هناك إلى طرابلس، مؤكّدا أنّ من يقوم بذلك لا يتجاوز ثلاث بيوت تجارية يملكها يهود مقيمون في ليفورنو وبمساعدة بني جنسهم في طرابلس. ويضيف القنصل الفرنسي أنّه بالرغم من أنّ القناصل الأوروبيين كان بإمكانهم تحقيق مكاسب من بعض السّلع التي كانوا يجلبونها من بلدانهم مباشرة فإنّهم كانوا مجبرين على التعامل مع السماسرة اليهود لتصريف هذه السّلع. من ناحية أخرى وإذ يؤكّد القنصل المذكور في تقريره على أهميّة الفُرص والمكاسب التي تتوفر في إيالة طرابلس والتي لم يكن يستفيد منها التجار الفرنسيون والأوروبيون عامّة، فإنّه يوجه لومه خصوصا إلى بلده فرنسا لعدم قيامها بأي مبادرات بشأن التواصل التجاري المباشر مع طرابلس واعتمادها في مبادلاتها مع الإيالة على وساطة ليفورنو[58].

إنّ الخصوصية الطائفية لليهود وانتشارهم على ضفتي البحر المتوسط منحتهم بكل تأكيد ميزة مهمّة للسيطرة على المبادلات التجارية بين طرابلس وأوروبا غير إنّه إلى جانب ذلك لا يجب إغفال علاقتهم بالسلطة الحاكمة في طرابلس التي شكّلت عاملا مهمّا في تعزيز هذه السيطرة. فمن خلال المعطيات التي توفّرها المصادر يتبيّن أنّ اليهود كانوا قد نجحوا في الحصول على امتيازات هامة من باشاوات طرابلس. فتشير المعلومات إلى أنّ الباشاوات القرمانليين منحوا اليهود من خلال نظام "اللزمة" وعلى فترات مختلفة حق احتكار تجارة العديد من السّلع لعل من أهمّها الجلود بأنواعها والصابون والدخان والفحم والفول، بل وأيضا حق استخلاص الضرائب الجمركية (لزمة الجمرك)[59]. إنّ هذه الاحتكارات المهمّة إذا ما أضيفت إلى ما عُرف به اليهود من إتقان للمعاملات المالية والتجارية والمعرفة باللغات المختلفة، كان من شأنها أن تسهم في تعزيز دور اليهود المركزي في المبادلات بين طرابلس وأوروبا، وبالتالي فإنّه لم يكن من السهل على بقية التجار

58 CCM, J 1913, commerce de Barbarie, Tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce, 1766-1783 : « Mémoire sur le commerce de Tripoli de Barbarie », rédigé par M. D'André, consul de France à Tripoli (1783).

59 أنظر حول هذا الموضوع بشكل خاص الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 321-322، 326، 403، 406، 439، 447، 506، 587، 589، 608، 612، 614، 619، 622، 625، 627، 628.

سواء من المسلمين أم من الأوروبيين منافستهم في هذا الميدان.

إنّ الأمثلة التي تتعلّق بتعاملات اليهود بين طرابلس وليفورنو تؤكّد هذا الاستنتاج. فمن خلال هذه الأمثلة يمكن تبيُّن مجموعة متنوّعة من السّلع المستوردة التي لم يظهر بعضها أبدا في معاملات التجار الأوروبيين، وهذه الخاصيّة المتعلّقة باليهود والتي يصعب إدراكها بمعزل عن الشبكات الاجتماعية والتجارية التي كوّنوها تتّضح بجلاء من خلال نوعية السّلع التي كانوا يقومون باستيرادها (خيوط الذهب، الأسلاك والقضبان الحديدية، الرصاص، القصدير، النحاس، النحاس الأصفر، الشب، المرجان، الجوخ، أقمشة الكتان والقطن، الأدوات المذهبة، الخرز، الخردوات، المرايا، علب النفة، اللبان، الفلفل، الصمغ، مواد الصباغة..الخ)، وأيضا من خلال أهميّة هذه السّلع بالنسبة لتجارة إيالة طرابلس الداخلية والخارجية. فهذه السّلع التي يتمّ استهلاكها محليا تشكّل في ذات الوقت رافدا مهمّا لتجارة الإيالة الصحراوية. من ناحية أخرى، وبالرغم من أنّ المواد التي كان يصدّرها اليهود لا تبدو كثيرة فإنّه، بالإضافة إلى تلك التي كان يصدّرها الأوروبيون مثل الصوف والسنا، يمكن تمييز عدد من السّلع التي بدت عملية تصديرها تخصّهم وحدهم مثل الجلود وريش النعام وتبر الذهب بالإضافة إلى سبائك الذهب[60].

تأسيسا على ما تقدّم، فإنّ التواضع الظاهري لعدد التجار الأوروبيين في طرابلس يبدو من الممكن ردّه جزئيا إلى نشاط التجار اليهود، غير أنّه من المهمّ التذكير في ذات الوقت بأنّ دور هؤلاء على أهميّته لا يلغي دور التجار الأوروبيين في المبادلات بين بلدانهم وطرابلس؛ فقلّة عدد هؤلاء الأخيرين تبدو في واقع الأمر غير حقيقية خاصّة إذا ما أخذنا في الاعتبار بالإضافة إلى التجار الذين يمارسون التجارة كمهنة رئيسية، بقية الأوروبيين المقيمين أو المارّين بالإيالة والذين مارسوا التجارة إلى جانب

60 دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، سجل محكمة شرعية رقم 562 (1214/1206 هـ)، ص 29، سجل محكمة شرعية رقم 251 (1222/1217 هـ)، ص 48، 51؛ الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 221، 435؛ تقرير نائب القنصل الفرنسي فالبير عن طرابلس في سنة 1785، نقلا عن: Zeltner, Tripoli carrefour de l'Europe et des pays du Tchad, p. 257

CADN, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n° 6 (عقد استئجار سفينة فرنسية مؤرخ في 13 أكتوبر 1784)

وظـائفهم الأساسـية (القناصـل ونـوّابهم وموظفي القنصليات وقباطنة السفن).

مـن جهـة أخـرى، فـإنّ العلاقـات التجاريـة والماليـة التـي كوّنهـا الأوروبيـون مع الأرستقراطية التجارية إن صحّ القول، والممثلـة فـي أبنـاء الأسـرة القرمانليـة الحاكمة والبايات والقواد وغيرهم من رجال السلطة الذين كانوا يسيطرون وبشكل شبه كامـل علـى تجـارة سـلع التصـدير مـن منتجات الإيالة، كان من شأنها أن تعزّز مكانة هؤلاء التجار وتخوّلهم لأن يصبحوا تـدريجيا شـركاء منتظمـين فـي تجـارة طرابلس مع أوروبا. ولكن وبالإضافة إلى هـذه الفئـة، مـن المهـم التأكيـد علـى أنّ معـاملات الأوروبيـين كانـت مـن التنـوّع بحيـث شـملت فئـات مختلفـة مـن التجـار المحليـين الـذين كـان دورهـم يتمثّـل فـي تـأمين منتجـات المنـاطق الداخليـة مـن الإيالـــة والسّـــلع الصـــحراوية وأيضـــا المساهمة في توزيع السّلع المستوردة في هـــذه المنـــاطق. صـــحيح أنّ التجـــار الأوروبيـين كـانوا يفضّـلون التعامـل مـع أفراد الطائفة اليهودية سواء من المحليين أم مـن الأوروبيـين[61]، غيـر أنّ الشـواهد التـي تُؤكّـد تعـاملهم المباشـر مـع التجّـار المسلمين لم تكن غائبـة كمـا يتّضـح مـن عـدد مـن الأمثلـة التـي تـمّ عرضـها فـي مكان سابق من هذه الدراسة.

الخاتمة:

خلاصـة القـول، إنّ أنشـطة الأوروبيـين في طرابلس كانت متعدّدة ومتنوّعة، غير أنّ هذه الحقيقة لم يكن من اليسير تبيّنها الأمـــر الـــذي تطلّـــب العديـــد مـــن التوضـيحات؛ فمـن خـلال الوقـوف علـى العوامـل والظـروف السياسـيّة مـن جهـة، وعلـى أهميّـة دور اليهود من جهـة ثانيـة، تمّ اقتراح تفسير لمسألتي قلة عدد التجار الأوروبيـين ومحدوديـة مجـالات نشـاطهم فـي الإيالـة الظاهريين خـلال القرن الثامن عشـر والثلـث الأول مـن القـرن التاسـع عشـــر. علـــى أنّ أهميّـــة دور التجـــار الأوروبيـين فـي المبـادلات القائمـة بـين بلدانهم وطرابلس والتي كان من الصعب تحديـد حجمهـا الفعلـي، بـدا مـن الممكـن تقديرها بفضـل علاقـاتهم بـدوائر السـلطة. إنّ هـذه العلاقـات التـي حظيـت بـدعم

61 في هذا السياق يذكر "دي لانسي"، القنصل الفرنسي في طرابلس، في "مذكرة حول تجارة إيالة طرابلس" كتبها في سنة 1766، أنه من المهم بالنسبة لأي تاجر أوروبي أن يتشارك لبعض الوقت على الأقل مع أحد اليهود يكون عارفا بكل فروع تجارة طرابلس وعالما بمواردها وقنواتها. CCM, J 1913 commerce de Barbarie, tripoli de Barbarie, Mémoires de commerce 1766-1783, « Notte (sic) concernant le commerce de Tripoly (sic) de Barbarie »

وتشجيع الحكومات الأوروبية وبتفوّق أدوات وتقنيات هؤلاء الأوروبيين التجارية مكّنت هؤلاء الأخيرين من احتلال مكانة رئيسية في تجارة طرابلس. وهذه الوضعية المميّزة كانت قد لفتت انتباه بعض الملاحظين الطرابلسيين حيث يمكن الإشارة في هذا السياق تحديدا إلى حسن الفقيه حسن التاجر الكبير وأحد وجوه وأعيان مدينة طرابلس في القرن التاسع عشر. فيشير هذا الأخير في يومياته ودون أن يقدّم تفسيرا واضحا للأمر إلى مشاركة بعض التجار الأوروبيين في اجتماعات أعيان مدينة طرابلس (جماعة البلاد) بخصوص مراجعة حسابات سليمان القرباع المتعلقة بفترة إشرافه على ممتلكات زوجة الباشا[62]. كما يذكر صاحب اليوميات في سياق آخر مشاركة التجار الأوروبيين في المناقشات الخاصة بتحديد ضرائب الجمرك مضيفا بأنّ يوسف باشا قام إثر ذلك بتكليف مجموعة من هؤلاء التجار باستخلاص رسوم الإرساء في ميناء طرابلس ومنح الشهادات الصحيّة للسفن المغادرة[63]. هذا كما يفيد حسن الفقيه حسن أيضا بأنّه في سنة 1248 هـ (1833/1832 م) تمكّنت مجموعة من التجار الأوروبيين من الحصول على امتياز جباية ضريبة الجمرك لميناء طرابلس[64].

فضلا عن ذلك، فإنّ تدخّل التجار الأوروبيين في شؤون الإيالة لم يقتصر على المسائل المالية والاقتصادية وحسب وإنّما شمل أيضا قيامهم بالوساطة السياسية. ففي هذا الإطار يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى التاجر الصقلي روزاريو مسينا (Rosario Messina) الذي كان يشرف على مسألة تسديد ديون يوسف باشا للتجار الانجليز والفرنسيين[65]، كما شارك هذا التاجر أيضا في المفاوضات التي جرت لإقرار السِّلم بين يوسف باشا وقبائل أولاد سليمان وبني وليد في سنة 1832م[66]

62 الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج 1، ص 452 – 453.
63 المصدر نفسه، ص 548، 549، 555.
64 المصدر نفسه، ص 595.
65 الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ص 531، 556، 575. وبخصوص هذه الديون وتبعاتها السياسية أنظر على سبيل المثال: شرف الدين، إنعام، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، ص 345-347.
66 الفقيه حسن، حسن، اليوميات الليبية، ص 566.